# التحول نحو البحث المؤثر: نموذج تكاملي لجودة وأثر البحوث الإعلامية في الجامعات العربية

أ. محمد بن سالم بن حمود السعدي
طالب دكتوراه، معهد الصحافة وعلوم الإخبار، جامعة منوبة- تونس

البريد الإلكتروني: mshsmms@gmail.com

# *The Shift Towards Impactful Research: An Integrative Model for the Quality and Impact of Media Research in Arab Universities*

**A. Muhammad bin Salim bin Hamoud Al-Saadi**

عدد خاص بالورقات البحثية المشاركة في المؤتمر العلمي الدولي الثالث لكلية الإعلام بجامعة الزيتونة 12/11 نوفمبر 2025م

**الملخص:**

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم جودة البحث العلمي في كليات الإعلام العربية من منظور مقارن، من خلال تحليل العلاقة بين الأداء الأكاديمي والأثر المجتمعي في أربع دول عربية هي سلطنة عُمان، اليمن، الجزائر، وليبيا. وتنبع أهمية الدراسة من سعيها لسد فجوة معرفية في الأدبيات العربية تتعلق بضعف حوكمة البحث العلمي، وتراجع أثره في تطوير المهنة الإعلامية والسياسات العامة. اعتمدت الدراسة منهجًا تحليليًا مقارنًا يجمع بين الأدوات الكمية والنوعية، شملت تحليل الوثائق الرسمية، وإجراء مقابلات شبه مهيكلة، واستطلاع آراء عينة من الأكاديميين والباحثين في كليات الإعلام. وقد استند الإطار النظري إلى ثلاث مقاربات تكاملية هي: نظرية النظم التي تفسر الخلل المؤسسي في منظومة البحث، ونظرية رأس المال الرمزي لبورديو التي توضّح علاقة المكانة الأكاديمية بالاعتراف الاجتماعي، ونظرية الأثر الأكاديمي التي تركّز على القيمة التطبيقية للبحث خارج الوسط الأكاديمي، وكشفت النتائج: أن كليات الإعلام العربية تعاني من ضعف في تكامل منظومة البحث العلمي، إذ لا تزال المخرجات البحثية محدودة الأثر المجتمعي وموجهة بالأساس نحو الترقية الأكاديمية، في ظل غياب آليات فعالة لقياس الأثر، وتفاوت كبير في السياسات المؤسسية والتمويل بين الدول المشمولة بالدراسة. كما بيّنت النتائج أن وعي الباحثين بأهمية جودة البحث والأثر المجتمعي في تزايد، لكنه لم يترجم بعد إلى ممارسات مؤسسية راسخة. توصي الدراسة بضرورة تبني نموذج تكاملي لتحسين جودة البحث العلمي في كليات الإعلام، يقوم على ربط البحث بسياسات التنمية الإعلامية، وتحفيز النشر النوعي المؤثر، وتفعيل الشراكات مع المؤسسات الإعلامية والمجتمعية.

**الكلمات المفتاحية:** جودة البحث العلمي، كليات الإعلام، الأثر الأكاديمي، رأس المال الرمزي، نظرية النظم، العالم العربي.

**Abstract:**

*This study aims to assess the quality of scientific research in Arab media colleges through a comparative analysis of the relationship between academic performance and societal impact in four Arab countries: Oman, Yemen, Algeria, and Libya. The study fills a knowledge gap in Arab scholarship by addressing weaknesses in research governance and the limited contribution of academic output to media development and public policy. A mixed comparative methodology was employed, integrating quantitative and qualitative tools such as official document analysis, semi-structured interviews, and surveys targeting academics and researchers in media colleges. The theoretical framework is based on three complementary perspectives: General Systems Theory, which explains institutional dysfunction in research structures; Bourdieu's Theory of Symbolic Capital, which links*

*academic status to social recognition; and Academic Impact Theory, which emphasizes the practical and societal relevance of research beyond.*

*Findings reveal that Arab media colleges suffer from systemic fragmentation and limited societal integration of research outputs, with academic publishing largely driven by promotion-related incentives rather than developmental goals. The absence of impact assessment mechanisms and disparities in institutional support and funding across the studied countries further weaken the research environment. However, growing awareness among researchers of the need for impactful research represents a promising shift in academic culture. The study concludes by proposing an integrated framework for enhancing research quality in media colleges through aligning academic work with national development priorities, encouraging high-impact publications, and strengthening partnerships with media and community institutions.*

**Keywords:** Research Quality, Media Colleges, Academic Impact, Symbolic Capital, Systems Theory, Arab World.

**مقدمة:**

يُعدّ البحث العلمي الركيزة الأساسية لنهضة مؤسسات التعليم العالي وتطوير قدراتها على إنتاج المعرفة وتوجيه السياسات العامة. وفي هذا الإطار تكتسب كليات الإعلام أهمية خاصة لكونها تجمع بين الطابع الأكاديمي النظري والطابع التطبيقي المهني، ما يجعلها مسؤولة عن تحقيق التكامل بين تطوير المعرفة العلمية وتحسين الممارسة الإعلامية ومع التحولات التكنولوجية العميقة التي يشهدها المشهد الإعلامي العالمي بات من الضروري أن تتواكب كليات الإعلام العربية مع هذه التحولات من خلال بحوث علمية قادرة على تحليل الظواهر المستجدة وتقديم حلول علمية وتطبيقية لمشكلات المهنة والمجتمع.

غير أن الواقع البحثي في هذه الكليات يُظهر تحديات بنيوية تؤثر في جودة الإنتاج العلمي وأثره من أبرزها ضعف التمويل، وغياب الاستراتيجيات البحثية بعيدة المدى وتركّز الاهتمام على النشر لأغراض الترقية الأكاديمية دون اعتبار للأثر المجتمعي أو التطبيقي إضافة إلى محدودية البنية التحتية الرقمية، وضعف الربط بين مخرجات البحث واحتياجات المؤسسات الإعلامية ونتيجة لهذه التحديات أصبح البحث العلمي في كثير من الحالات نشاطًا شكليًا لا يحقق غاياته التنموية والمعرفية مما انعكس على موقع كليات الإعلام العربية في التصنيفات العالمية، وعلى قدرتها على التأثير في تطوير المهنة وصياغة السياسات العامة.

**موضوع البحث:**

انطلاقًا من هذا الواقع برزت الحاجة إلى دراسة علمية معمقة تُقيّم جودة البحث العلمي في كليات الإعلام العربية، وتكشف أوجه القوة والضعف في بيئته المؤسسية والمنهجية والثقافية، وتستخلص المؤشرات التي يمكن أن تسهم في تطوير الأداء الأكاديمي وتعزيز الأثر المجتمعي وتأتي هذه الدراسة استجابةً لهذه الحاجة من خلال مقاربة مقارنة تشمل أربع دول عربية هي سلطنة عُمان واليمن والجزائر وليبيا بما يسمح بفهم تنوّع البيئات الأكاديمية والثقافية واستخلاص أنماط مشتركة يمكن البناء عليها لصياغة نموذج تطويري متكامل.

وتستند الدراسة إلى ثلاث مقاربات نظرية مترابطة تساعد في تفسير الظاهرة وتحليل أبعادها تعتمد نظرية النظم على فهم العلاقة بين مكونات البيئة البحثية بدءًا من المدخلات مثل التمويل والبنية التحتية مرورًا بالعمليات الأكاديمية والتنظيمية وصولًا إلى المخرجات البحثية والأثر المجتمعي بينما تتيح نظرية رأس المال الرمزي لبورديو فهم كيفية بناء المكانة الأكاديمية للباحثين عبر إنتاج معرفي ذي جودة وتأثير وتوضّح كيف تتأثر الحقول الأكاديمية بعلاقات القوة والتنافس أما نظرية الأثر الأكاديمي فتركّز على قياس القيمة الحقيقية للبحث العلمي من خلال قدرته على إحداث تأثير فعلي في المجتمع وصنع القرار وتطوير المهنة الإعلامية.

**هداف البحث:**

وتهدف الدراسة إلى تقييم جودة البحث العلمي في كليات الإعلام العربية وقياس مدى تأثيرها المجتمعي مع التركيز على تحديد التحديات المؤسسية والمنهجية التي تعيق تحقيق هذا الأثر كما تسعى إلى اقتراح نموذج تكاملي يربط بين الجودة الأكاديمية والمردود التطبيقي والاجتماعي بما يسهم في تعزيز دور كليات الإعلام كمحركات للتنمية الفكرية والمهنية. وتنبع إشكالية دراستنا من التساؤل الرئيس: إلى أي مدى تسهم البيئة المؤسسية والأكاديمية في كليات الإعلام العربية في إنتاج بحوث ذات جودة عالية وأثر ملموس في المجتمع وقطاع الإعلام؟ ومن خلال هذا التساؤل تنطلق الدراسة لاستقصاء العوامل التي تحدد فاعلية المنظومة البحثية ومقارنة التجارب المختلفة لاستخلاص مؤشرات تطوير قابلة للتطبيق في سياقات عربية متنوعة.

ومن هذا تتجلى اهداف هذه الدراسة إلى تقديم معالجة علمية شاملة لواقع البحث العلمي في كليات الإعلام العربية من خلال تقييم مستوى جودته وأثره الأكاديمي والمجتمعي، وتحليل المكونات البنيوية والمنهجية التي تشكل بيئته البحثية، مع التركيز على العلاقة بين الإنتاج العلمي ومتطلبات تطوير المهنة الإعلامية وصياغة السياسات العامة. كما تسعى إلى تحديد العوامل المؤثرة في جودة المخرجات البحثية من تنظيمية ومعرفية وتمويلية، وإجراء مقارنة تحليلية بين أربع دول عربية (عُمان، اليمن، الجزائر، ليبيا) لاستخلاص أوجه التشابه والاختلاف في التجارب البحثية وتحديد مكامن القوة والقصور فيها، بما يفضي إلى بناء تصور تكاملي قابل للتطبيق.

وتنطلق الدراسة من رؤية علمية تستند إلى أطر نظرية متكاملة، أبرزها نظرية النظم التي تُفسر العلاقات التفاعلية بين المدخلات والعمليات والمخرجات داخل البيئة الأكاديمية، ونظرية رأس المال الرمزي لبورديو التي توضح دور المكانة الأكاديمية والاجتماعية في تشكيل جودة المخرجات وتأثيرها، ونظرية الأثر الأكاديمي التي تُمكّن من قياس القيمة الفعلية للبحث العلمي خارج حدود النشر الأكاديمي. ويساعد هذا التداخل النظري على فهم الظاهرة في أبعادها المتعددة وتوجيه السياسات البحثية نحو تحقيق الجودة والفاعلية المجتمعية.

**أهمية البحث:**

يشهد البحث العلمي في كليات الإعلام العربية واقعًا متشابكًا يتأثر بعوامل مؤسسية وثقافية ومنهجية متعددة حيث يُنظر إليه بوصفه ركيزة أساسية لجودة التعليم العالي وأداة لإنتاج المعرفة التي تسهم في تطوير المهنة الإعلامية ودعم السياسات العامة ومع ذلك لا تزال منظومة البحث العلمي في هذه الكليات تواجه اختلالات بنيوية تحدّ من فعاليتها من أبرزها محدودية التمويل وضعف البنية التحتية الرقمية وغياب التخطيط الاستراتيجي طويل الأمد، وهيمنة ثقافة النشر من أجل الترقية الأكاديمية على حساب القيمة العلمية والتطبيقية للبحوث ومع التحولات المتسارعة في البيئة الإعلامية والرقمية وازدياد الحاجة إلى معرفة نقدية وتطبيقية قادرة على تفسير التغيرات المهنية والاجتماعية تبرز ضرورة مراجعة شاملة للسياسات البحثية وتطوير آليات التكامل بين الأداء الأكاديمي ومتطلبات المجتمع والمؤسسات الإعلامية.

**دوافع البحث:**

وتبرز هنا أهمية هذه الدراسة في تجاوزها الطابع الوصفي إلى مقاربة تحليلية مقارنة تربط بين الأداء الأكاديمي والأثر التطبيقي وتوفر إطارًا معرفيًا وإجرائيًا يمكن أن يستفيد منه الأكاديميون وصنّاع القرار في كليات الإعلام العربية لتعزيز بيئة البحث العلمي وتفعيل دوره في خدمة المجتمع بما يسهم في بناء استراتيجيات بحثية مستدامة تعزز مكانة هذه الكليات في التصنيفات العالمية وتدعم دورها في التنمية المعرفية والمهنية.

كما تتجلى أهمية هذه الدراسة في كونها تُسهم في سدّ فجوة معرفية ملحوظة في الأدبيات العربية المتعلقة بجودة البحث العلمي في كليات الإعلام إذ تندر الدراسات المقارنة التي تتناول هذا الموضوع بمنظور شامل يدمج بين التحليل البنيوي والمنهجي من جهة وقياس الأثر المجتمعي والمهني من جهة أخرى كما تبرز قيمتها العلمية في تبنّيها مقاربة نظرية متعددة الأبعاد تجمع بين نظرية النظم لفهم تفاعلات

البيئة الأكاديمية ونظرية رأس المال الرمزي لبورديو لتفسير ديناميكيات المكانة الأكاديمية ونظرية الأثر الأكاديمي لقياس القيمة التطبيقية للبحوث ما يجعلها إطارًا تحليليًا متكاملًا لفهم الظاهرة.

أما على الصعيد التطبيقي فإن الدراسة تقدم إضافة نوعية للجامعات العربية وصناع القرار في مجال التعليم العالي من خلال تحليل التحديات البنيوية والمنهجية التي تواجه كليات الإعلام واقتراح سياسات عملية لتحسين جودة البحث وتعزيز ارتباطه باحتياجات المجتمع والمؤسسات الإعلامية ومن شأن نتائجها أن تُسهم في تطوير خطط البحث العلمي والحوكمة الأكاديمية، وتفعيل آليات قياس الأثر المهني والاجتماعي بما يتوافق مع الاتجاهات الحديثة نحو ربط المعرفة بالتنمية المستدامة.

وتتضاعف أهمية هذه الدراسة في السياق العربي الراهن الذي يشهد تحولات إعلامية ومعرفية متسارعة حيث تحتاج كليات الإعلام إلى إعادة تعريف دورها كمراكز لإنتاج المعرفة المؤثرة لا كمؤسسات تعليمية تقليدية كما تنسجم أهداف الدراسة مع توجهات الرؤى الوطنية في عدد من الدول العربية مثل رؤية عُمان 2040 التي تؤكد على بناء اقتصاد معرفي مستدام قائم على البحث العلمي والابتكار ما يجعل نتائجها ذات صلة مباشرة بصياغة استراتيجيات تطوير التعليم العالي والبحث الإعلامي في المنطقة.

**الإشكالية:**

ويُظهر هذا الواقع أن كثيرًا من كليات الإعلام العربية تفتقر إلى خطط بحثية واضحة وآليات تقييم دقيقة لقياس أثر البحوث كما تعاني ضعفًا في الارتباط بين المخرجات الأكاديمية واحتياجات المجتمع وقطاع الإعلام. ويثير ذلك تساؤلات جوهرية حول مدى قدرة النظم الأكاديمية الحالية على تحويل البحث العلمي إلى أداة للتنمية والتغيير المهني خاصة في ظل التفاوت الواضح بين البيئات الأكاديمية العربية من حيث الموارد والسياسات والحوكمة. كما تتأثر المكانة الأكاديمية للباحثين في كثير من الأحيان بعوامل رمزية مثل السمعة والعلاقات الشخصية أكثر من جودة المخرجات العلمية، مما يعمّق الفجوة بين الاعتراف الأكاديمي والأثر المجتمعي، ويقوّض العدالة البحثية ويحدّ من فاعلية البحث العلمي كرافد للتطوير المهني وصنع القرار الإعلامي، وانطلاقًا من هذا الواقع، يرى الباحث ضرورة تناول إشكالية بحثية تتمثل في: كيف يمكن تقييم جودة البحث العلمي في كليات الإعلام العربية، وبناء نموذج تكاملي يربط بين الأداء الأكاديمي والأثر المجتمعي ومتطلبات الجودة الشاملة؟

**ويتفرع عن هذا السؤال الإشكالي مجموعة من التساؤلات المساندة التي توجه مسار البحث، وهي:**

1- ما أبرز التحديات البنيوية والمنهجية التي تواجه البحث العلمي في كليات الإعلام العربية؟ إلى أي مدى تسهم البحوث الإعلامية في تطوير المهنة وصنع السياسات العامة؟
2- ما أوجه التفاوت بين الدول الأربع (عُمان، اليمن، الجزائر، ليبيا) في تمويل البحث وإدارته ومخرجاته؟
3- كيف يؤثر رأس المال الرمزي للباحثين في تعزيز جودة البحث ومكانته المجتمعية؟
4- ما ملامح النموذج التكاملي المقترح لتعزيز جودة البحث العلمي وربطه بالأثر المهني والمجتمعي في السياقات العربية؟

**عينة وحدود البحث:**

تقتصر الدراسة مكانيًا على أربع دول عربية هي: سلطنة عُمان، اليمن، الجزائر، وليبيا، تم اختيارها لتنوّعها في الأنظمة التعليمية والسياسات البحثية بما يتيح مقاربة مقارنة شاملة بين البيئات الأكاديمية العربية. وتتمثل الحدود المؤسسية في كليات وأقسام الإعلام ضمن الجامعات الحكومية الرئيسة في كل دولة باعتبارها الفاعل الأساسي في إنتاج البحث العلمي الإعلامي. أما الحدود الزمانية فتنحصر في الفترة الممتدة بين عامي 2020 و2025، نظرًا لما شهدته هذه الأعوام من تحولات في سياسات البحث العلمي والرقمنة الأكاديمية وتزايد التوجه نحو الجودة والتأثير المجتمعي.

وتنحصر الحدود الموضوعية في دراسة جودة البحث العلمي في كليات الإعلام من منظور بنيوي ومنهجي ومجتمعي، مع التركيز على العلاقة بين الأداء الأكاديمي والأثر التطبيقي وفق النظريات الثلاث المعتمدة: نظرية النظم، نظرية رأس المال الرمزي لبورديو، ونظرية الأثر الأكاديمي. ولا تشمل الدراسة تقييم المناهج الدراسية أو الجوانب التعليمية البحتة إلا بقدر ارتباطها بالبيئة البحثية. كما ترتكز الحدود

المنهجية على استخدام منهج تحليلي مقارن يجمع بين تحليل الوثائق الرسمية والتقارير الأكاديمية، والمقابلات النوعية مع أساتذة وباحثين، إلى جانب استبيان ميداني لقياس التصورات الأكاديمية حول البحث العلمي.

وبذلك، فإن هذه الحدود تضمن تركيز الدراسة على الإطار المؤسسي والسوسيولوجي والتطبيقي لجودة البحث العلمي في كليات الإعلام العربية، مع مراعاة التباينات السياقية بين الدول الأربع المستهدفة، بما يسمح باشتقاق نتائج قابلة للتعميم النسبي، ومؤشرات علمية يمكن البناء عليها لتطوير سياسات بحثية تكاملية على المستوى العربي.

**الابعاد النظرية للبحث:**

يتكامل الإطار النظري في هذه الدراسة مع مكوّناتها البحثية ليشكل البنية التفسيرية التي تُسند تحليل الظاهرة وفهم أبعادها البنيوية والسوسيولوجية والتطبيقية. فاختيار ثلاث نظريات متكاملة – نظرية النظم، نظرية رأس المال الرمزي، ونظرية الأثر الأكاديمي – لا يأتي بشكل عشوائي، بل يستجيب لطبيعة الإشكالية التي تتناول ضعف جودة البحث العلمي في كليات الإعلام العربية وغياب أثره المجتمعي. ويسمح هذا الإطار الثلاثي بتفسير الظاهرة على مستويات متداخلة، بدءًا من بنية النظام الأكاديمي وموارده مرورًا بديناميات القوة والمكانة داخل الحقل الأكاديمي وصولًا إلى مدى انعكاس المخرجات البحثية على المجتمع والمؤسسات الإعلامية.

كما تعد نظرية النظم (Bertalanffy, 1968؛ Skyttner, 2005) الأساس البنيوي لتحليل العلاقة بين مكونات المنظومة الأكاديمية. فهذه النظرية تنظر إلى كليات الإعلام باعتبارها نظمًا مفتوحة تتألف من مدخلات (كالباحثين والتمويل والبنية التحتية)، وعمليات (الإشراف والنشر والتقييم)، ومخرجات (الأبحاث والسياسات والتوصيات)، وتتأثر هذه العناصر ببعضها من خلال التغذية الراجعة. إن أي خلل في أحد هذه المكونات يؤدي إلى ضعف في المنظومة بأكملها، وهو ما يظهر بوضوح في واقع كليات الإعلام العربية التي تعاني من نقص التمويل وغياب الخطط البحثية المؤسسية وضعف البنية الرقمية. وتُسهم هذه النظرية في تفسير نتائج المحور الأول من الدراسة، الذي يتناول البيئة المؤسسية الداعمة للبحث العلمي، إذ توضح أن غياب التكامل بين المدخلات والعمليات يُنتج مخرجات ضعيفة لا تحقق الأثر المطلوب. كما تقدم إطارًا لتفسير التباينات بين الدول الأربع (عُمان، اليمن، الجزائر، ليبيا) من حيث البنى المؤسسية والسياسات البحثية.

أما نظرية رأس المال الرمزي لبورديو (Bourdieu, 1994) فتمثل المدخل السوسيولوجي الذي يساعد على فهم العلاقات الداخلية في الحقل الأكاديمي وديناميات السلطة والاعتراف. فالنشر العلمي في المجلات المرموقة، والمكانة الاجتماعية، والشبكات الأكاديمية، تُعدّ جميعها أشكالًا من رأس المال الرمزي الذي يمنح الباحث شرعية ومكانة أعلى داخل المؤسسة، حتى وإن كانت هذه المكانة لا تستند دائمًا إلى جودة معرفية حقيقية. ومن خلال هذه النظرية يمكن تفسير سيادة ثقافة "النشر من أجل الترقية" التي أبرزتها نتائج الاستبيان، والتي تشير إلى أن دافع النشر الأكاديمي في كثير من الأحيان لا يرتبط بخدمة المعرفة أو المجتمع، بل بتحقيق مكاسب مهنية. كما تساعد النظرية في تحليل ظاهرة غياب المنافسة العادلة داخل بعض الكليات، حيث تُكرَّس المكانة الأكاديمية أحيانًا عبر شبكات النفوذ أو السمعة بدلاً من الكفاءة العلمية. ومن ثم، تُسهم هذه النظرية في تفسير المحورين الثاني والرابع من الدراسة، المتعلقين بدوافع النشر وآليات الاعتراف الأكاديمي.

في حين تقدم نظرية الأثر الأكاديمي (Bazeley, 2010؛ Bornmann, 2013) بعدًا تطبيقيًا لقياس القيمة الحقيقية للبحث العلمي من خلال تأثيره على المجتمع والسياسات والممارسات المهنية. فهي تؤكد أن جودة البحث لا تُقاس بعدد المنشورات أو الاستشهادات فقط، بل بمدى قدرته على إحداث أثر ملموس يتجسد في تطوير المهنة الإعلامية أو صياغة السياسات العامة. ومن خلال هذه النظرية يمكن تفسير ضعف العلاقة بين مخرجات البحث واحتياجات المؤسسات الإعلامية الذي أظهرته نتائج الدراسة، مما يعكس قصورًا في تحويل المعرفة الأكاديمية إلى تطبيقات عملية. كما توجه النظرية التحليل نحو تقييم آليات قياس الأثر في الكليات، ومدى وجود سياسات تربط الأداء البحثي بالتنمية المجتمعية، وهو ما يتصل بالمحور الثالث من الدراسة المتعلق بتأثير البحث العلمي في المجتمع.

ويؤدي التكامل بين النظريات الثلاث دورًا محوريًا في بناء نموذج تحليلي شامل. فـ"نظرية النظم" توضح الخلل في البنية المؤسسية والإدارية، و"نظرية رأس المال الرمزي" تكشف الأبعاد الاجتماعية والثقافية التي تُوجّه سلوك الباحثين، بينما "نظرية الأثر الأكاديمي" تفسر ضعف توظيف المعرفة في التنمية والمجتمع. ومن خلال هذا التكامل، يمكن للباحث تحليل النتائج على نحو يعكس التفاعل بين العوامل البنيوية والسوسيولوجية والتطبيقية، وصولًا إلى صياغة نموذج تكاملي لتحسين جودة البحث العلمي وتعزيز أثره المجتمعي. كما يبرر هذا الإطار اعتماد المنهج التحليلي المقارن الذي يجمع بين التحليل الكمي والنوعي لتفسير التباينات بين الدول الأربع. وعليه، فإن هذا الإطار النظري لا يكتفي بتقديم الخلفية التفسيرية، بل يمثل أداة عملية لتحليل النتائج وربطها بالواقع المؤسسي والاجتماعي والمجتمعي في كليات الإعلام العربية.

**موقع البحث من الدراسات السابقة:**

تُعدّ هذه الدراسة من المحاولات التحليلية الميدانية الشاملة لتشخيص واقع البحث العلمي والنشر في تخصصات الإعلام والاتصال داخل الجامعات العربية. اكتسبت أهميتها من تركيزها على رصد الوضع الراهن للبحث العلمي، وتحليل مدى التزام الجامعات العربية بالمعايير الأكاديمية للنشر وجودة الإنتاج العلمي. اعتمد الباحثون على منهج وصفي تحليلي مدعوم باستبانة ومقابلات مع أساتذة الإعلام والاتصال في عدد من الجامعات العربية، حيث استهدفت العينة مجتمعًا أكاديميًا متنوعًا من باحثين وأعضاء هيئة تدريس يمثلون بيئات بحثية مختلفة، ويمكن عرض الادبيات العملية علي النحو التالي:

**هدفت دراسة (Elfatih, H. M., Farhi, F., Jeljeli, R, 2021, p521–532).** إلى التعرف علي حجم الإنتاج العلمي في تخصص الإعلام والاتصال، وتحليل طبيعة الأبحاث المنشورة، وتقييم جودة النشر من حيث الأصالة، المنهجية، والأثر المجتمعي. كما سعت إلى رصد المعوقات التي تواجه الباحثين مثل ضعف التمويل، غياب الحوافز، محدودية الوصول إلى قواعد البيانات الدولية، والهيمنة المتزايدة لثقافة النشر لأجل الترقية الأكاديمية. أظهرت النتائج أن معظم الأبحاث في الجامعات العربية تتسم بطابع وصفي تقليدي، مع غياب الاهتمام بالبحوث التطبيقية ذات الصلة بالقضايا المهنية والمجتمعية. كما بينت أن النشر في مجلات محكمة ذات معامل تأثير مرتفع لا يزال محدودًا، وأن أغلب الأبحاث تُنشر في دوريات محلية ضعيفة التأثير، ما ينعكس سلبًا على المكانة الأكاديمية للجامعات العربية في التصنيفات الدولية. كما تؤكد الدراسة أن ضعف البنية التحتية البحثية، وقصور التدريب المنهجي، وغياب استراتيجيات وطنية للبحث العلمي، تمثل أبرز العوائق أمام تطور جودة الأبحاث. وأوصت بضرورة تبني سياسات تحفيزية، وتطوير شراكات دولية، وتعزيز ثقافة البحث التطبيقي الذي يستجيب لاحتياجات المجتمع وسوق العمل الإعلامي.

ويمكن توظيف هذه الدراسة في بحثنا الحالي عبر دعم التحليل البنيوي لمنظومة البحث العلمي في كليات الإعلام العربية، وإبراز العلاقة بين ضعف السياسات المؤسسية وهيمنة الكم على الكيف، بالإضافة إلى ربط النتائج بمفهوم نظرية النظم التي تفسر الخلل في مكونات النظام الأكاديمي، ونظرية الأثر الأكاديمي التي تسلط الضوء على ضعف التأثير المجتمعي للبحوث، ونظرية رأس المال الرمزي التي تشرح تراجع المكانة العلمية بسبب محدودية النشر المرموق.

**وسعت دراسة (محمد عبد الله، 2018ن ص155-134).** إلى تحليل آليات إدارة البحث العلمي في الجامعات العربية وتقييم مدى فاعليتها في دعم الجودة والابتكار. استخدم الباحث منهجًا وصفيًا تحليليًا عبر دراسة حالات ميدانية في جامعات خليجية ومغاربية، مستندًا إلى بيانات من تقارير إدارية ومقابلات مع قيادات أكاديمية. خلصت النتائج إلى أن ضعف الكفاءة الإدارية وغياب الرؤية المؤسسية الموحدة

يؤديان إلى تبعثر الجهود البحثية وانخفاض الإنتاج النوعي. كما أن السياسات القائمة تركز على تلبية متطلبات شكلية مثل النشر لأغراض الترقية، بدلًا من توجيه البحوث لخدمة الأولويات الوطنية.

كما تبرز هذه الدراسة الدور الحيوي للحوكمة الرشيدة في تطوير الأداء البحثي، وهي نقطة تتقاطع مباشرة مع إشكالية دراستنا التي ترى أن غياب التنسيق الإداري يمثل عاملًا مفسرًا لتدني الجودة. كما تعزز فكرة بناء نموذج تكاملي يربط الحوكمة بالتمويل والتخطيط المنهجي، بما يتوافق مع أهداف دراستنا في تعزيز فاعلية كليات الإعلام.

**وقامت دراسة (Lutz Bornmann , 2013).** إطارًا مفاهيميًا متقدمًا لتقييم الأثر المجتمعي للبحث العلمي، معتبرًا أن مؤشرات الاستشهاد والنشر لا تكفي وحدها لقياس القيمة الحقيقية للمعرفة، بل يجب تضمين مدى إسهامها في التغيير الاجتماعي والسياسات العامة والممارسات المهنية. استخدم الباحث منهج تحليل المحتوى ومقارنة النماذج الدولية) مثل REF البريطاني .(أظهرت النتائج أن تقييم الأثر يتطلب منهجيات تفاعلية ومؤشرات نوعية لقياس التفاعل بين الأكاديميات والمجتمع.

ويمكننا الاستفادة الدراسة في دعم الإطار النظري القائم على نظرية الأثر الأكاديمي، وتأكيد أن كليات الإعلام العربية بحاجة إلى أدوات منهجية جديدة تقيس أثر البحوث خارج جدران الجامعة. كما تُعدّ هذه الرؤية حجر الأساس لتوصيات بحثنا المتعلقة بتطوير مؤشرات لقياس الأثر المهني والمجتمعي.

**وتناولت دراسة (Bourdieu, P, 1994).** التحليل السوسيولوجي للحقل الأكاديمي، مبيّنةً أن المكانة العلمية تُبنى على تراكم رأس المال الرمزي المتمثل في الاعتراف الاجتماعي، النشر المرموق، والانتماء للشبكات البحثية النافذة. وأكد بورديو أن العلاقات السلطوية داخل الحقل قد تُكرّس اللامساواة وتغلب الشكل على المضمون.

وفي ضوء دراستنا، تُفسّر هذه النظرية ظاهرة "النشر من أجل الترقية" السائدة في كليات الإعلام العربية، وتوضح كيف أن البحث العلمي يتحول إلى أداة لاكتساب الاعتراف بدلًا من خدمة المجتمع. كما تساعد على فهم دوافع الباحثين التي تعيق الجودة النوعية، وتكشف البعد الثقافي والسوسيولوجي في منظومة البحث العلمي العربي.

**وقامت دراسة (أحمد الدليمي، 2021، ص87-1029).** بتقييم جودة الأبحاث الإعلامية في الجامعات العربية عبر تحليل المناهج والأساليب المستخدمة في رسائل الدراسات العليا. اعتمد الباحث على تحليل محتوى لعينة من الرسائل الجامعية، واستخدم أدوات إحصائية لقياس تنوع المناهج. أظهرت النتائج هيمنة المناهج الوصفية التقليدية وضعف توظيف المناهج الكمية والتقنيات الحديثة مثل تحليل البيانات الضخمة. كما بيّنت ضعف التدريب المنهجي للباحثين.

وهذه النتائج تُعدّ داعمة لفرضيتنا حول وجود فجوة منهجية داخل كليات الإعلام، وتُبرز ضرورة دمج المناهج الرقمية والكمية ضمن برامج الدراسات العليا، مما ينعكس على جودة المخرجات ويزيد الأثر التطبيقي للأبحاث.

وبحسب التقرير الصادر عن مؤسسة اليونسكو للعلوم (اليونسكو، 2022). الذي يؤكد أن الإنفاق العربي لا يتجاوز 1% من الناتج المحلي الإجمالي، وأن معظم الأبحاث تفتقر إلى الجودة بسبب ضعف التمويل وشح الموارد البشرية المتخصصة. كما يشير إلى غياب شراكات دولية مؤثرة، وتدني ترتيب الجامعات العربية في التصنيفات البحثية.

**واستكشـفت (Johnson, M., Anderson, K., & Phillips, R., 2018).** الآثـار ثقافـة "النشر أو الفناء" على جودة البحث العلمي في الجامعات، مبرزةً أن الضغوط المؤسسية لتحقيق مؤشرات النشر تؤدي إلى إنتاج أبحاث سطحية لا تضيف معرفة حقيقية. استخدمت الدراسة استبيانات ومقابلات في جامعات أمريكية وأوروبية.

وفي سياقنا العربي، تبرز هذه الظاهرة بوضوح في كليات الإعلام، حيث أظهر المشاركون في استبياننا أن النشر يُستخدم لأغراض الترقية. تسهم هذه النتائج في دعم فرضية دراستنا حول غلبة الدوافع الشكلية على العلمية، وتؤكد ضرورة إعادة تعريف معايير التقييم الأكاديمي بما يتفق مع نظرية الأثر الأكاديمي.

**وقامت دراسة (Weizmann, T., Miller, D., Huang, S, 2020, p301–322).** بتناول فجوة "البحث-والتطبيق" في مجال الإعلام، وأوضحت أن غياب التعاون بين الجامعات والمؤسسات المهنية يحد من قدرة الأبحاث على التأثير في الممارسة العملية. أوصت الدراسة بإنشاء شبكات تواصل ومنصات مشتركة لتبادل المعرفة بين الباحثين والممارسين.

ويمكن الاستفادة من هذه النتائج في دراستنا لتوضيح أن ضعف الربط بين البحث العلمي وقطاع الإعلام في الدول العربية ينعكس سلبًا على القيمة التطبيقية للبحوث، ويدعم توظيف نظرية النظم لفهم الخلل في حلقة المخرجات والتغذية الراجعة.

**واهتمت دراسة كل من (Spaapen, J., Van Drooge, L, 2011, p211–218).** بتقديم نموذج SIAMPIلتقييم الأثر الاجتماعي للبحث العلمي عبر رصد التفاعلات بين الباحثين وأصحاب المصلحة، بدلًا من الاعتماد على مؤشرات الاستشهادات فقط. وخلصا إلى أن غياب مؤشرات ممنهجة يضعف قدرة المؤسسات على تحديد القيمة المجتمعية للبحوث.

وفي بحثنا، يُعدّ هذا النموذج مرجعًا منهجيًا لتطوير أدوات تقييم جديدة داخل كليات الإعلام، ويسهم في تفسير النتائج التي أظهرت غياب مؤشرات واضحة لقياس الأثر المهني والمجتمعي للأبحاث.

**وقامت دراسة (عبد المجيد، 2020).** بتحليل أدوات البحث المستخدمة في الدراسات الإعلامية العربية، مبيّنةً أن غالبية الأبحاث تميل إلى المناهج الكيفية التقليدية، مع ضعف في التوظيف الإحصائي والتحليل الكمي. أوصت بضرورة تطوير القدرات البحثية وتبني المناهج المختلطة.

وفي دراستنا، نستخدم هذه النتائج لتدعيم فرضية أن تطوير أدوات البحث يُعدّ خطوة أساسية لرفع جودة الأبحاث الإعلامية، وهو محور رئيسي في النموذج التكاملي المقترح.

**وركزت دراسة (Ralf Müller, 2018, p378-392). علي** معرفة أثر الحوكمة الأكاديمية على جودة البحث العلمي في الجامعات الأوروبية، مستخدمة منهجًا مقارنًا. وأثبتت أن الشفافية والمساءلة وتوزيع الأدوار المؤسسية ترفع من جودة المخرجات البحثية وتعزز ثقافة المسؤولية الأكاديمية.

وتدعم هذه النتائج ما توصلنا إليه في دراستنا من ضرورة بناء هياكل حوكمة رشيدة داخل كليات الإعلام العربية لضمان فاعلية التمويل وتوجيه البحوث لخدمة المجتمع.

**التحليل المقارن للدراسات السابقة:**

تكشف مراجعة هذه الدراسات عن ثلاث مسارات تفسيرية مترابطة:

البعد البنيوي والمؤسسي :برز في دراسات الحمامي، عبد الله، اليونسكو، مولر، مؤكدًا أن ضعف التمويل والحوكمة وغياب الاستراتيجيات يمثل أبرز العوائق.

البعد السوسيولوجي والثقافي :عالجته دراسات بورديو وجونسون والدليمي وعبد المجيد، مبرزةً أثر الثقافة الأكاديمية وهيمنة رأس المال الرمزي على ممارسات النشر.

البعد التطبيقي والمجتمعي :تم تناوله في دراسات بورنمان، ويزمان، سبابين، مؤكدًا غياب أدوات تقييم الأثر المجتمعي وفجوة التطبيق.

وبذلك، تميّزت دراستنا الحالية بأنها دمجت بين هذه المسارات في نموذج تكاملي يستند إلى نظرية النظم لتفسير الاختلال المؤسسي، ونظرية رأس المال الرمزي لفهم الديناميات الأكاديمية، ونظرية الأثر الأكاديمي لقياس القيمة التطبيقية، لتقديم رؤية شمولية تسعى إلى تحسين جودة البحث العلمي وتعزيز أثره في كليات الإعلام العربية

**تحليل الدراسة:**

يستعرض هذا الفصل نتائج الدراسة الميدانية والتحليلية التي أُجريت وفق المنهج التحليلي المقارن، معتمداً على أدوات متنوعة لجمع البيانات، شملت تحليل المقابلات النوعية لعدد من دول العينة يعملون في الجانب الأكاديمي في تخصص الصحافة والاعلام حيث بلغ عدد المستجوبين 32 شخص على دول العينة وذلك باستخدام (https://forms.gle/EjFt7hG3iY7R3XnN8)، إضافة إلى المؤشرات الكمية المتعلقة بالإنتاج البحثي، التمويل، طبيعة النشر، والعلاقة بالمجتمع. وقد جرى تنظيم النتائج وفق محاور منسجمة مع الإطار النظري المعتمد، بما يضمن ربطها بأهداف البحث وإبراز انعكاساتها على واقع البحث العلمي في كليات الإعلام العربية.

- **المحور الأول: البيئة المؤسسية وتأثيرها على جودة البحث العلمي (وفق نظرية النظم(**

كشفت نتائج تحليل الوثائق أن كليات الإعلام محل الدراسة تعاني تفاوتًا في وضوح السياسات البحثية؛ فبينما تفتقر بعض الكليات إلى خطط معلنة، تمتلك أخرى خططًا لكنها غير مفعلة بسبب ضعف التمويل. كما أظهر التباين في البنية التحتية الرقمية أثرًا مباشرًا على إنتاجية الباحثين، حيث حققت الكليات ذات السياسات والهياكل الداعمة أداءً أفضل.

**شكل (1) الخطط البحثية في الكليات**

- عند سؤال المستجيبين عن وجود خطة بحثية مفعلة، جاءت النتائج متباينة: 21.9% اختاروا الدرجة (1) و21.9% الدرجة (2)، ما يعكس ضعفًا مؤسسياً واضحًا، في حين رأى 37.6% (الدرجتان 4 و5) وجود خطط قائمة، بينما ظل 18.8% محايدين. تعني هذه النسب أن الغالبية النسبية (43.8%) ترى غيابًا أو ضعفًا في التفعيل المؤسسي للخطط البحثية.

ومن منظور نظرية النظم (Bertalanffy, 1968؛ Skyttner, 2005)، فإن غياب الخطط يمثل خللًا في مدخلات النظام الأكاديمي، ما ينعكس سلبًا على جودة المخرجات. وهذا يدعم فرضية البحث القائلة بأن الخلل المؤسسي أحد العوامل المفسرة لضعف جودة البحث العلمي في كليات الإعلام العربية. توصيًا تبرز الحاجة إلى خطط بحثية واضحة ومعلنة، مع إشراك الباحثين في تحديد الأولويات وربطها بالتمويل وبالمؤشرات المجتمعية، لضمان اتساق النظام الأكاديمي وتحسين جودة المخرجات البحثية.

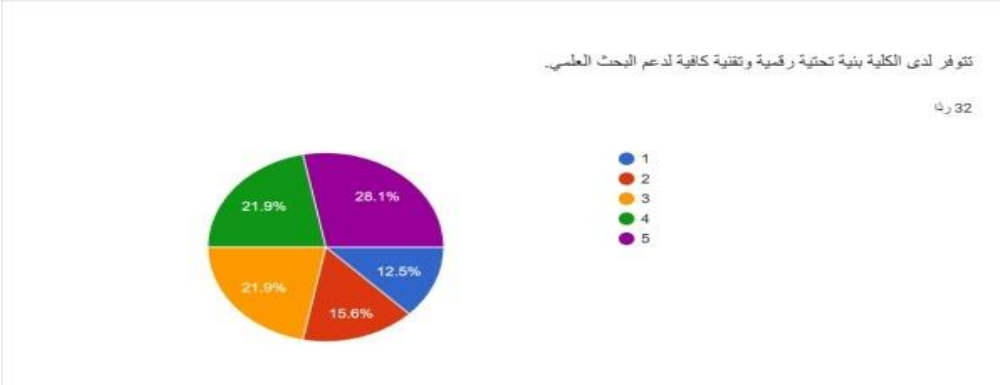


**شكل (2) البنية الرقمية لدعم الأبحاث**

- أظهرت نتائج سؤال "تتوفر لدى الكلية بنية تحتية رقمية وتقنية كافية لدعم البحث العلمي" أن 12.5% من المستجيبين (4 مشاركين) أيدوا بشدة وجود هذه البنية، و15.6% (5 مشاركين) أيدوا، في حين كان 21.9% (7 مشاركين) محايدين، مقابل 21.9% (7 مشاركين) غير موافقين و28.1% (9 مشاركين) معارضين بشدة. وبذلك فإن نصف العينة (50%) ترى أن البنية الرقمية غير كافية، مقابل 28.1% يرونها متوفرة، مع وجود نسبة معتبرة من الحياد (21.9%)، وتدل هذه الأرقام على قصور مؤسسي واضح في المدخلات التقنية التي يفترض أن تشكل ركيزة أساسية للنظام الأكاديمي. ووفقًا لنظرية النظم (Bertalanffy, 1968؛ Skyttner, 2005)، فإن غياب البنية التحتية الرقمية يعطل عمليات البحث مثل جمع البيانات، النشر، التعاون العلمي، والوصول إلى الدوريات العالمية، ما يفسر ضعف المخرجات البحثية في كليات الإعلام العربية. وبذلك فإن هذه النتيجة تؤكد فرضية البحث القائلة إن الخلل في مكونات النظام المؤسسي يمثل أحد أهم معوقات جودة وإنتاجية البحث العلمي، وتبرز الحاجة لسياسات جادة نحو رقمنة بيئة البحث كخيار استراتيجي لتحسين الأداء والأثر الأكاديمي.

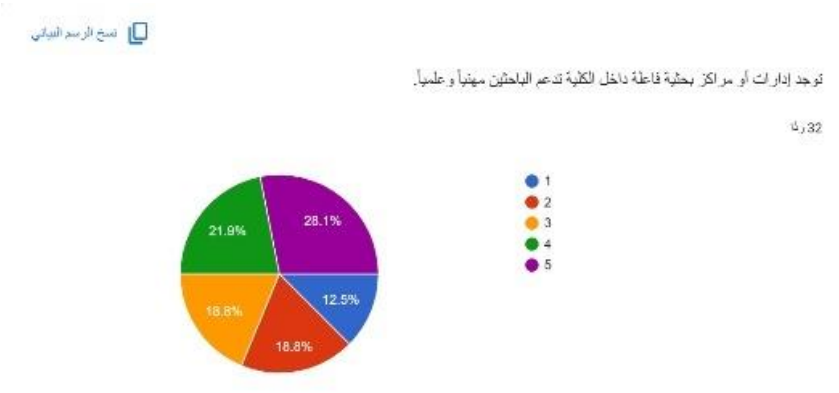


**شكل (3) المراكز البحثية الداعمة**

- أظهرت نتائج سؤال "توجد إدارات أو مراكز بحثية فاعلة داخل الكلية تدعم الباحثين مهنيًا وعلميًا" أن 31.3% من المستجيبين (10 مشاركين) أبدوا موافقة، مقابل 50% (16 مشاركًا) أبدوا عدم موافقة، في حين ظل 18.8% (6 مشاركين) محايدين. وتشير هذه الأرقام إلى أن نصف العينة لا يلمسون وجود دعم مؤسسي فعّال، وهو ما يمثل مؤشرًا سلبيًا على غياب أحد الأعمدة الأساسية في البنية البحثية. ووفقًا لنظرية النظم (Bertalanffy, 1968؛ Skyttner, 2005)، تمثل المراكز البحثية مكونًا وسيطًا رئيسيًا في النظام الأكاديمي، إذ تترجم المدخلات (سياسات، موارد) إلى مخرجات (أبحاث، نشر، أثر مجتمعي). وغياب هذه المراكز يعكس خللًا مؤسسيًا يضعف قدرة الكليات على توجيه الباحثين وتوفير الاستشارات والتمويل والربط العلمي. هذه النتيجة تتسق مع الدراسات السابقة (الخطيب، 2021؛ الغزال، 2022) التي ربطت غياب الهياكل المؤسسية بضعف النشر وتشتت الأولويات البحثية. وبذلك يتضح أن القصور لا يقتصر على الباحثين أو التمويل بل يمتد إلى ضعف مؤسسي بنيوي، ما يدعم فرضية البحث حول ضرورة إعادة هيكلة الكليات عبر إنشاء مراكز بحثية فعالة لضمان انسجام النظام الأكاديمي وتحسين جودة المخرجات العلمية.

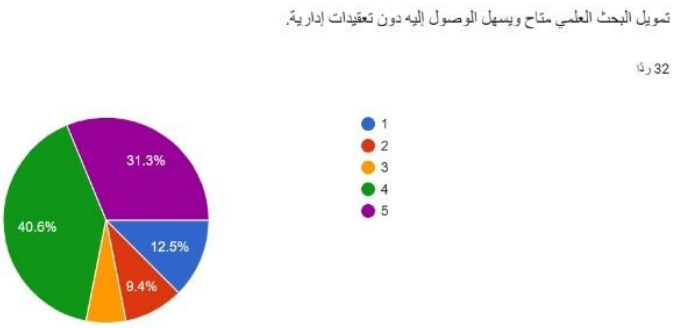


**شكل (4) التمويل البحثي**

- أظهرت نتائج سؤال "تمويل البحث العلمي متاح ويسهل الوصول إليه دون تعقيدات إدارية" أن 21.9% فقط من المستجيبين (7 مشاركين) يرون أن التمويل متاح، في حين أكد 71.9% (23 مشاركًا) صعوبة الحصول عليه بسبب التعقيدات الإدارية، بينما ظل 6.3% (2 مشاركين) محايدين. هذه النسبة تعكس بوضوح أن غالبية العينة تعتبر التمويل أحد أبرز العقبات أمام البحث

العلمي في كليات الإعلام. ومن منظور نظرية النظم (Bertalanffy, 1968؛ Skyttner, 2005)، يمثل التمويل أحد أهم المدخلات في النظام الأكاديمي، وغياب سهولة الوصول إليه يعطل تحويل الموارد إلى مخرجات بحثية ويقوّض فاعلية النظام ككل. هذه النتيجة تدعم فرضية البحث التي تؤكد أن المشكلات لا تكمن في الكفاءة الفردية للباحثين فقط، بل في خلل مؤسسي هيكلي يضعف الأداء البحثي. كما تتسق مع الدراسات السابقة مثل الشيخلي (2021) والقحطاني (2022) التي أشارت إلى أن التعقيدات البيروقراطية وغياب الحوكمة المالية الفعالة تقللان من قدرة الكليات على إدارة التمويل بمرونة. وبذلك، يتضح أن معالجة أزمة التمويل تتطلب إصلاحات مؤسسية جذرية، تقوم على تفعيل وحدات تمويل داخلية في الكليات، وربطها بالسياسات العامة لضمان استدامة النظام البحثي وتحقيق أثر مجتمعي أوسع.

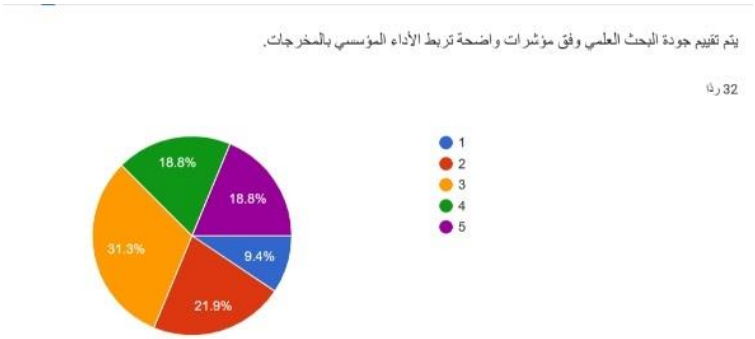


**شكل (5) تقييم جودة البحث**

- أظهرت نتائج سؤال "يتم تقييم جودة البحث العلمي وفق مؤشرات واضحة تربط الأداء المؤسسي بالمخرجات" أن 31.3% من المشاركين أبدوا موافقة، مقابل 37.6% رفضوا وجود مثل هذه المؤشرات، فيما اختار 31.3% الحياد، وهي النسبة الأعلى. هذه النتائج تكشف حالة من الانقسام والضبابية، حيث لا توجد قناعة راسخة بوجود آليات تقييم معيارية داخل الكليات، وهو ما يشير إلى ضعف نظام الحوكمة البحثية.

وفقًا لـ نظرية الأثر الأكاديمي، لا تقتصر قيمة البحث على حجم الإنتاج وإنما تقاس بمدى تأثيره على المؤسسة والمجتمع. غياب مؤشرات واضحة للتقييم يعطل هذه الحلقة ويضعف تحويل المخرجات إلى أثر مؤسسي أو مجتمعي، وهو ما يؤكده Bornmann & Marx (2014) بأن الجامعات العربية غالبًا ما تفتقر إلى أدوات قياس الأثر الفعلي للبحوث. كما تتسق النتيجة مع ما ذكره Bazeley (2010) والسالمي (2022) حول تضخم الإنتاج الكمي على حساب الجودة. وبذلك، فإن هذه المعطيات تعزز فرضية البحث بأن البيئة المؤسسية في كليات الإعلام العربية ما تزال تعتمد أدوات تقليدية وغير وظيفية، مما يضعف الحافز لدى الباحثين ويحد من قدرة المخرجات البحثية على التأثير في السياسات والمجتمع، ويبرر تبني نظرية الأثر الأكاديمي كإطار لتفسير هذا الخلل.

**شكل (6) الربط بين البحث والاحتياجات**

- تشير النتائج إلى أن غالبية المشاركين (53.1%) يعتبرون آليات الربط بين البحث العلمي واحتياجات المجتمع والمؤسسات الإعلامية غير فعالة أو ضعيفة، في حين يرى أقل من 28.1% أنها قائمة وفعالة، بينما اختار 18.8% موقف الحياد. هذه المعطيات تكشف بوضوح جوهر إشكالية الدراسة المتمثلة في ضعف الصلة بين الإنتاج الأكاديمي والواقع المهني.

ومن منظور نظرية النظم، يعكس هذا الخلل ضعف التكامل بين المدخلات والمخرجات داخل النظام الأكاديمي، فيما يُظهر وفق نظرية رأس المال الرمزي لبورديو أن الباحث لا يحظى باعتراف مجتمعي خارج الجامعة. كما يبرهن وفق نظرية الأثر الأكاديمي على محدودية تأثير البحوث العربية وعدم قدرتها على إحداث تغيير ملموس في المؤسسات الإعلامية. وتتسق هذه النتائج مع دراسات سابقة (العبيدي، 2022؛ جفال، 2023) التي أوضحت أن البحوث الإعلامية غالبًا ما تبقى نظرية أو مكررة دون أثر تطبيقي، مما يعزز أهمية الدراسة الحالية في البحث عن آليات عملية لردم هذه الفجوة.

**شكل (7) النشر العلمي في المجلات**

- تشير نتائج سؤال "مدى إسهام النشر العلمي في المجلات المرموقة في تعزيز مكانة الباحث داخل الحقل الأكاديمي" إلى أن غالبية المشاركين (87.5%) يتفقون بدرجات متفاوتة على أهمية هذا النشر في ترسيخ الموقع الأكاديمي للباحث، في حين أبدى 9.4% موقفًا حياديًا، واقتصر عدم الاتفاق على نسبة ضئيلة جدًا بلغت 3.1%. هذه النتيجة تعكس إدراكًا واسعًا لأهمية النشر المرموق باعتباره شكلًا من أشكال رأس المال الرمزي الذي يمنح الباحث مكانة واعترافًا في الحقل الأكاديمي، وهو ما يتماشى مع ما طرحه بورديو في نظريته.

وهو ما يتسق مع نظرية الأثر الأكاديمي التي ترى في النشر المرموق أداة رئيسية لزيادة الاستشهادات والتأثير البحثي، بما يعزز فرص الترقية والدعم المؤسسي. ومن منظور نظرية النظم، فإن النشر عالي الجودة يمثل مخرجًا أساسيًا للنظام الأكاديمي، يسهم في تحسين سمعة المؤسسة وجذب التمويل والطلبة. وتؤكد دراسات سابقة (الحسن، 2021؛ عليوة، 2022) أن الجامعات التي تشجع على النشر المرموق تحقق معدلات أعلى من التعاون الدولي والتمويل البحثي، وهو ما يتوافق مع نتائج هذه الدراسة. وبناءً عليه، تدعم هذه النتيجة فرضية البحث التي ترى أن المكانة الأكاديمية ترتبط مباشرة بجودة المخرجات البحثية، وتؤكد على ضرورة تبني سياسات مؤسسية تعزز النشر في مجلات ذات معامل تأثير مرتفع كجزء من استراتيجية الارتقاء بالأداء البحثي والأكاديمي.

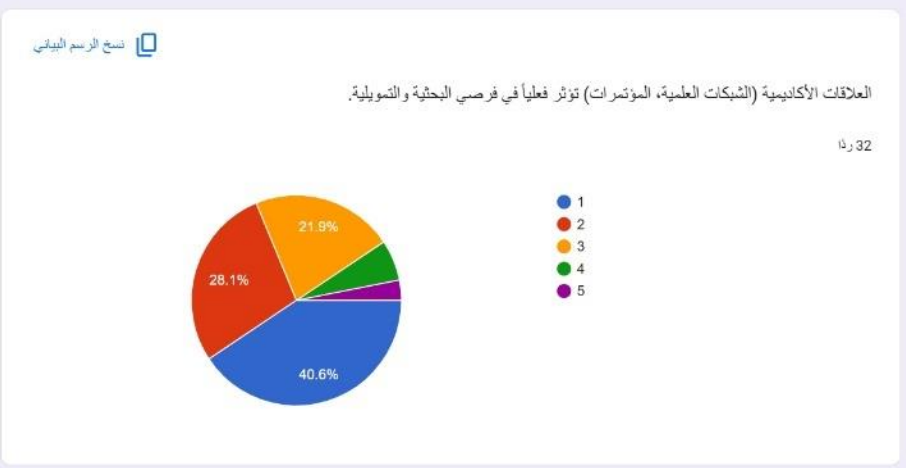


**شكل (8) العلاقات البحثية وفرص التمويل**

- تشير نتائج سؤال "مدى تأثير العلاقات الأكاديمية (الشبكات العلمية، المؤتمرات) على فرص البحث والتمويل" إلى أن غالبية المشاركين (68.7%) يتفقون بدرجات متفاوتة على الدور المحوري لهذه العلاقات في تحسين فرص الحصول على دعم وتمويل بحثي، حيث بلغت نسبة "موافق بشدة" 40.6% و"موافق" 28.1%، فيما أبدى 21.9% موقفًا حياديًا، واقتصرت نسب عدم الموافقة على 5.1% فقط. هذه الأرقام تعكس إدراكًا واسعًا لأهمية الروابط الأكاديمية كأحد محركات تطوير البحث العلمي في بيئات تعاني من محدودية الموارد المؤسسية.

وتتسق هذه النتيجة مع نظرية رأس المال الرمزي لبورديو التي ترى في الشبكات العلمية والمؤتمرات شكلًا من أشكال رأس المال الاجتماعي القابل للتحول إلى مكانة أكاديمية وموارد بحثية. كما تدعم منظور نظرية النظم التي تركز على أن تفاعل مكونات النظام الأكاديمي عبر قنوات تبادل معرفي مثل المؤتمرات والملتقيات يمثل مدخلًا أساسيًا لتعزيز التمويل والتعاون البحثي. وبالمقارنة مع دراسات عربية ودولية، ومنها ما أكد دور العلاقات الأكاديمية في زيادة الإنتاج العلمي وإيجاد فرص تمويلية (خصوصًا في البيئات ضعيفة الموارد)، يتضح أن هذه النتيجة تعزز فرضية الدراسة حول أهمية رأس المال الاجتماعي الأكاديمي كمدخل جوهري لتطوير البحث العلمي في كليات الإعلام بالدول المستهدفة.

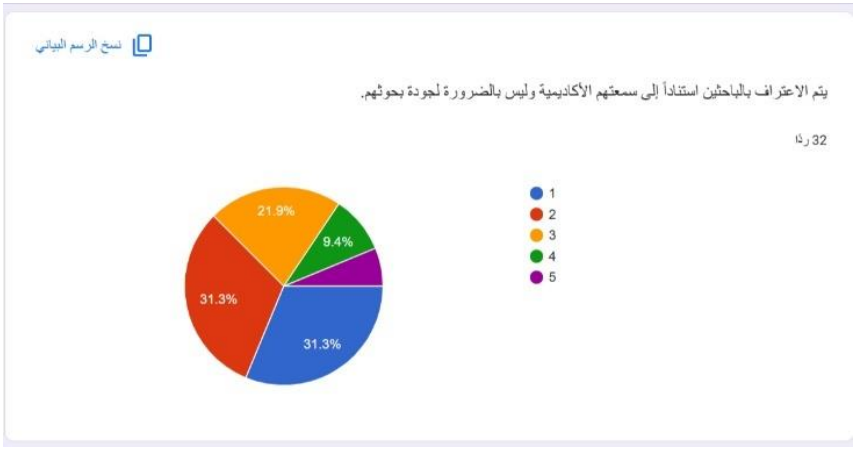


**شكل (9) علاقة السمعة والجودة بالبحث**

- تشير نتائج سؤال "مدى الاعتراف بالباحثين استنادًا إلى سمعتهم الأكاديمية وليس بالضرورة لجودة بحوثهم" إلى انقسام واضح بين المشاركين، حيث يرى 62.6% (31.3% موافق بشدة + 31.3% موافق) أن السمعة الأكاديمية تطغى أحيانًا على معايير الجودة البحثية، في حين التزم 21.9% الحياد، ولم تتجاوز نسبة الرافضين 14.4%. هذه النسب تبرز إدراكًا واسعًا لهيمنة البعد الرمزي على حساب الجودة الموضوعية في عملية الاعتراف الأكاديمي.

ومن منظور نظرية رأس المال الرمزي لبورديو، تمثل السمعة الأكاديمية رصيدًا يُعيد إنتاج المكانة داخل الحقل العلمي، حتى عندما لا تستند إلى بحوث رصينة أو عالية الجودة. وهذا يتقاطع مباشرة مع إشكالية الدراسة التي تركز على تأثير العوامل غير الموضوعية – مثل السمعة والشبكات – في فرص الترقية والتمويل. كما أن هذه النتيجة تتسق مع ما أظهرته دراسات سابقة حول غلبة الاعتبارات الرمزية على المعايير الموضوعية في تقييم الباحثين في بيئات تفتقر إلى أنظمة تقييم شفافة. ومن منظور نظرية النظم، يعكس هذا الوضع خللًا في مكون "التقييم" داخل النظام الأكاديمي، إذ يؤدي إلى تكريس مواقع نفوذ أكاديمي بدلًا من تجديد النخبة العلمية وتعزيز جودة المخرجات البحثية. وبذلك، فإن النتيجة تسند فرضيات البحث حول هشاشة معايير الجودة في كليات الإعلام العربية، وتعزز الحاجة إلى أنظمة تقييم أكثر موضوعية وعدالة.

**شكل (10) التنافس العادل للفرص**

- تشير نتائج سؤال "مدى توفر المنافسة العادلة داخل الكلية التي تتيح للشباب فرصًا متساوية" إلى وجود انقسام واضح في مواقف المشاركين. فقد أظهرت البيانات أن نسبة معتبرة ترى أن

المنافسة غير عادلة أو محدودة، في حين اعتبر آخرون أن هناك مساحة ما للمنافسة لكنها ليست مفعّلة بشكل مؤسسي كامل، بينما برزت نسبة ثالثة اتخذت موقفًا حياديًا يعكس ضبابية الرؤية أو غياب آليات واضحة لضمان تكافؤ الفرص.

وتُبرز هذه النتائج أن مشكلة الإنصاف المؤسسي في توزيع الفرص البحثية والأكاديمية ما تزال قائمة، وهو ما يعزز فرضية الدراسة بأن ضعف الحوكمة المؤسسية في كليات الإعلام العربية يمثل أحد العوامل البنيوية المفسّرة لضعف جودة المخرجات البحثية. ومن منظور نظرية النظم، يعكس غياب آليات المنافسة العادلة خللًا في "العمليات الداخلية" للنظام الأكاديمي، حيث يتم تكريس الامتيازات لصالح فئات معينة بدلًا من فتح المجال أمام الكفاءات الشابة. كما ينسجم ذلك مع نظرية رأس المال الرمزي لبورديو التي توضّح أن المكانة في الحقل الأكاديمي قد تُبنى أحيانًا على الشبكات والعلاقات أكثر من الكفاءة، ما يحد من تجديد النخبة العلمية ويضعف التنافسية. وبالتالي، تؤكد هذه النتيجة الحاجة لإصلاحات هيكلية تضمن سياسات أكثر شفافية وعدالة في إدارة الفرص الأكاديمية والبحثية

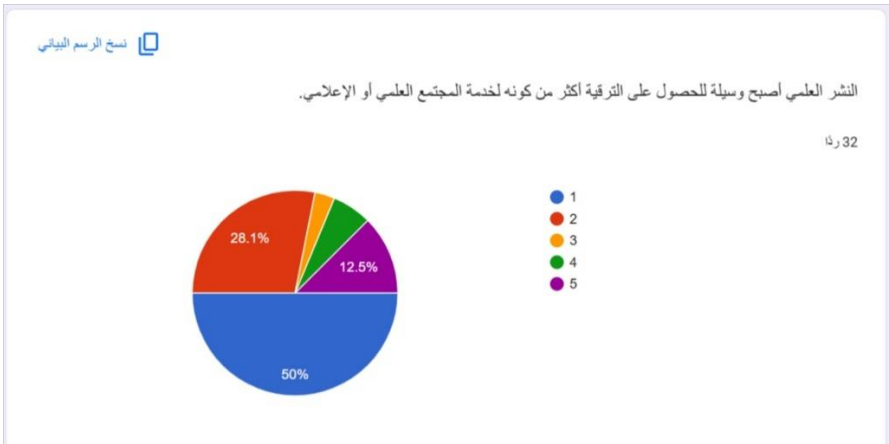


**شكل (11) النشر بين الترقية والعلاقة المجتمعية**

- تشير نتائج السؤال حول "النشر العلمي أصبح وسيلة للحصول على الترقية أكثر من كونه لخدمة المجتمع العلمي أو الإعلامي" إلى أن غالبية المستجيبين (78.1%) يوافقون على هذا الطرح بدرجات متفاوتة (50% موافق بشدة و28.1% موافق)، بينما التزم 12.5% الحياد، واقتصر الرفض على 6.2%. هذه النتيجة تكشف إدراكًا واسعًا لهيمنة البعد الوظيفي والمهني للنشر الأكاديمي على حساب قيمته المعرفية أو المجتمعية.

وتتسق هذه النتيجة مع ما حذرت منه الأدبيات من "ثقافة النشر من أجل النشر" (*Publish or Perish*)، حيث يتحول النشر إلى وسيلة للترقية أكثر من كونه إنتاجًا معرفيًا هادفًا. كما تلتقي مع نظرية رأس المال الرمزي لبورديو التي توضح أن الباحث يسعى عبر النشر لتعزيز مكانته في الحقل الأكاديمي حتى إن لم يكن ذلك متصلًا بالأثر المجتمعي المباشر. وبذلك، تدعم هذه النتيجة إشكالية البحث التي تطرح تساؤلًا حول قدرة المنظومة البحثية في كليات الإعلام العربية على تحقيق التوازن بين متطلبات الترقي الأكاديمي من جهة، وخدمة المجتمع وقطاع الإعلام من جهة أخرى، مما يبرز الحاجة إلى إعادة صياغة سياسات النشر لتدمج بين معايير الجودة والأثر المجتمعي لضمان فاعلية البحث العلمي واستدامته.

**جدول (12) قياس إثر البحث**

- تشير نتائج سؤال "لدى الكلية آليات لقياس أثر البحث العلمي في المجتمع أو المؤسسات الإعلامية" إلى أن 56.3% من المستجيبين (31.3% موافق بشدة، 25% موافق) يرون وجود مثل هذه الآليات، بينما التزم 18.8% الحياد، وأبدى 25% عدم موافقة أو رفضًا قاطعًا. هذه النتيجة تعكس تصورًا إيجابيًا نسبيًا لدى أكثر من نصف العينة، لكنها تكشف أيضًا عن فجوة إدراكية أو تطبيقية لدى ربع المشاركين الذين لا يرون هذه الآليات فعالة أو موجودة.

وفي ضوء نظرية الأثر الأكاديمي، فإن قياس أثر البحث لا يقتصر على كونه إجراءً تقنيًا بل يمثل منظومة متكاملة تتطلب وضوح المعايير وتوافر الموارد البشرية والتقنية. التباين في الإجابات قد يعكس اختلاف مستويات الوعي أو الانخراط البحثي بين الأكاديميين، كما أظهرت دراسات سابقة مثل مولر وآخرين (2018) أن المؤسسات الأكاديمية العربية غالبًا ما تفتقر إلى أدوات منهجية دقيقة لقياس أثر البحوث خارج الإطار الأكاديمي البحت. ومن منظور رأس المال الرمزي لبورديو، فإن وجود آليات لقياس الأثر يسهم في تحويل الإنجاز الأكاديمي إلى قيمة مجتمعية وإعلامية ملموسة، غير أن ذلك يتطلب تعزيز الوعي بأهمية هذه الآليات وتفعيلها بشكل مؤسسي مستدام يضمن التكامل بين البحث العلمي وخدمة المجتمع.

**شكل (13) والتطوير المهني والمؤسسي**

- تشير نتائج سؤال "يتم الأخذ في الاعتبار مدى مساهمة البحث العلمي في تطوير المهنة الإعلامية أو السياسات العامة" إلى أن 46.9% من المشاركين يرون أن هذا الاعتبار موجود (25% موافق بشدة و21.9% موافق)، في حين التزم 15.6% الحياد، ورفضه 37.5% بدرجات متفاوتة

(21.9% غير موافق و15.6% معارض بشدة). هذه النتيجة تكشف حالة من الانقسام بين أفراد العينة، ما يعكس أن ربط البحث العلمي بصنع السياسات أو تطوير المهنة الإعلامية ما يزال محدودًا وغير مؤسسي بشكل واضح.

وتتسق هذه النتيجة مع ما أشارته الأدبيات، مثل دراسة ويزمان وآخرين (2020)، التي أكدت أن ضعف قنوات التواصل بين الباحثين وصناع القرار وغياب آليات تحويل نتائج البحوث إلى سياسات عملية يشكلان عائقًا أساسيًا أمام توظيف البحث علميًا ومهنيًا. ووفق نظرية الأثر الأكاديمي، فإن القيمة الحقيقية للبحث تكمن في انعكاسه على تحسين الممارسة المهنية ودعم السياسات العامة، غير أن النسبة المحدودة للمواقف المؤيدة تعكس فجوة قائمة بين المخرجات الأكاديمية واحتياجات قطاع الإعلام وصناعة القرار. ومن منظور رأس المال الرمزي لبورديو، فإن الاعتراف بجدوى البحث في هذا السياق يتطلب اعترافًا مؤسسيًا واجتماعيًا بقيمته، وهو ما يستدعي استراتيجيات واضحة لتعزيز أثر البحوث وربطها مباشرة بأجندة التطوير المهني والسياسات العامة.

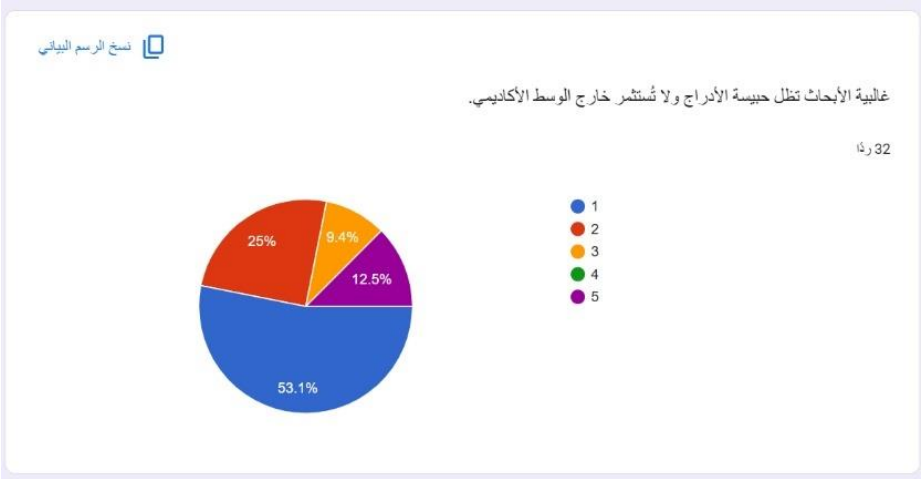


**شكل (14) الابحاث وواقع الاستفادة منها**

- تشير نتائج الاستبيان حول العبارة "غالبية الأبحاث تظل حبيسة الأدراج ولا تُستثمر خارج الوسط الأكاديمي" إلى أن 78.1% من المستجيبين (53.1% موافق بشدة، 25% موافق) يرون أن البحوث لا تجد طريقها إلى التطبيق العملي أو التأثير المجتمعي، في حين اختار 9.4% موقف الحياد، و12.5% فقط رفضوا هذا الطرح. هذه الأرقام تعكس قناعة واضحة بوجود فجوة حقيقية بين البحث الأكاديمي وواقع الممارسة. وتتوافق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسات مثل جونسون وآخرين (2018) التي أشارت إلى فجوة البحث-التطبيق ( Research-to-Practice Gap) بوصفها تحديًا عالميًا تعيقه ضعف آليات نقل المعرفة وغياب الحوافز المؤسسية. ومن منظور نظرية الأثر الأكاديمي، فإن قيمة البحث العلمي لا تتحقق إلا عند تحويله إلى سياسات أو تطبيقات عملية تخدم المجتمع. أما وفق نظرية رأس المال الرمزي لبورديو، فيمكن تفسير الظاهرة بتركيز النظام الأكاديمي على الاعتراف الداخلي ضمن النخبة العلمية، أكثر من الانخراط في الحقول المهنية أو المجتمعية. وبالنسبة لهذه الدراسة، فإن النتائج تكشف عن خلل بنيوي في ربط البحث الإعلامي باحتياجات المهنة والسياسات العامة، إذ تبقى الأبحاث غالبًا نظرية أو معزولة عن الواقع التطبيقي. الحل المقترح يكمن في تبني منهجيات البحث التشاركي

التي تنخرط منذ البداية مع المؤسسات الإعلامية والمستفيدين المحتملين، بما يعزز فرص تحويل نتائج البحوث إلى ممارسات وسياسات مؤثرة وفعّالة.

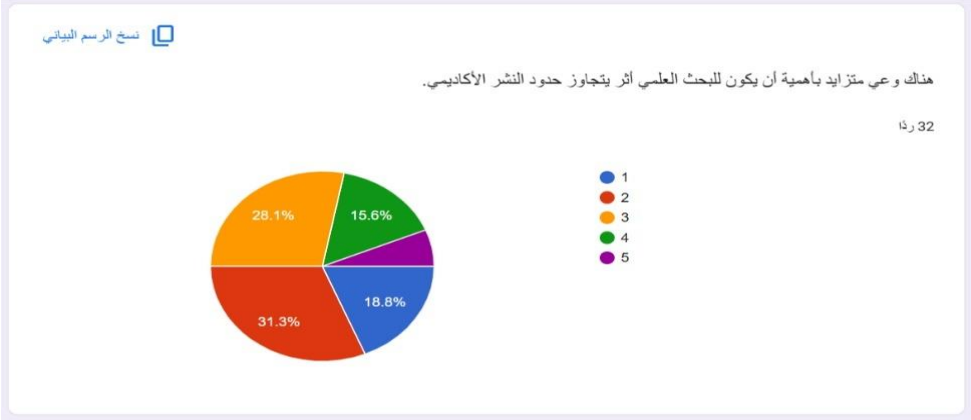


**شكل (15) الوعي بأهمية البحث**

- تشير نتائج الاستبيان حول العبارة "هناك وعي متزايد بأهمية أن يكون للبحث العلمي أثر يتجاوز حدود النشر الأكاديمي" إلى أن حوالي 60% من العينة (31.3% موافق، و28.1% موافق بشدة) لديهم إدراك واضح لضرورة امتداد أثر البحث إلى فضاءات أوسع من مجرد النشر في الدوريات الأكاديمية، مقابل 18.8% اتخذوا موقفًا حياديًا، و19.8% رفضوا هذا الطرح بدرجات متفاوتة.

وهذه النتيجة تتسق مع ما طرحته الأدبيات مثل Bornmann (2013) حول مفهوم الأثر المجتمعي للبحث العلمي، الذي يرى أن جودة البحث لا تُقاس فقط بالاستشهادات الأكاديمية، بل أيضًا بقدرته على إحداث تغيير اجتماعي أو مهني أو سياسي ملموس. كما ينسجم مع نظرية الأثر الأكاديمي التي تؤكد أن قيمة المعرفة لا تتحقق إلا عند ترجمتها إلى حلول واقعية أو سياسات عامة. ومن وجهة نظر الباحث، فإن هذا الوعي المتنامي يعكس تحولًا في الثقافة البحثية نحو نموذج البحث الموجه للتأثير، غير أن التحدي يكمن في تحويل هذا الإدراك إلى ممارسات مؤسسية مستدامة من خلال آليات واضحة لتقييم الأثر وربطه بمؤشرات الأداء الأكاديمي والمجتمع.

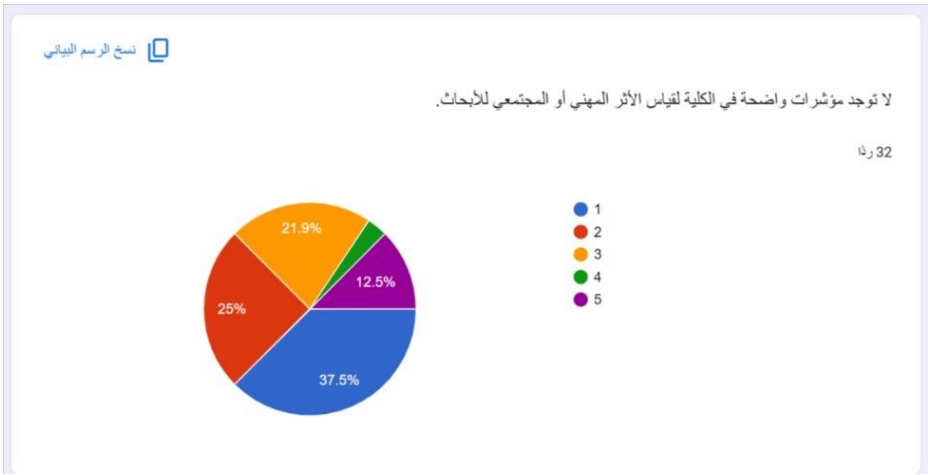


**شكل (16) مؤشرات قياس البحث**

- تشير نتائج الاستبيان حول عبارة "لا توجد مؤشرات واضحة في الكلية لقياس الأثر المهني أو المجتمعي للأبحاث" إلى أن أكثر من 62% من المشاركين يؤكدون غياب هذه المؤشرات، مقابل 21.9% محايدين و15.6% رافضين. النتيجة تكشف ضعفًا مؤسسيًا في آليات قياس الأثر، إذ يظل التقييم محصورًا غالبًا في المؤشرات الأكاديمية التقليدية.

وهذا يتسق مع ما طرحه Spaapen & Van Drooge (2011) في نموذج SIAMPI، بأن غياب مؤشرات منهجية يقلل من القدرة على رصد القيمة الحقيقية للبحوث. كما تؤكد نظرية الأثر الأكاديمي أن القياس يجب أن يشمل الانتشار المجتمعي وتبني السياسات وحل المشكلات المهنية، وهو ما يتماشى مع الأطر الدولية مثل REF وHorizon Europe. ومن ثم، فإن تطوير أدوات لقياس الأثر وربطها بمؤشرات أداء مؤسسية يعد ضرورة لتعزيز دور البحث العلمي في خدمة المجتمع وسوق العمل.

وتكشف المقترحات التي طرحها المستجيبون أن تحسين جودة البحث العلمي وزيادة أثره المجتمعي في كليات الإعلام لا يمكن فصله عن جوهر إشكالية البحث. فالإجابات أوضحت أن التحديات الأساسية ترتبط بضعف البيئة المؤسسية، محدودية التمويل، وغياب الحوكمة البحثية الواضحة، وهو ما ينسجم مع الفرضية التي انطلقت منها الدراسة بأن القصور مؤسسي وبنيوي أكثر مما هو فردي أو متعلق بقدرات الباحثين.

كما أن هذه النتائج تعزز القيمة التفسيرية للإطار النظري المعتمد في الدراسة. فمن منظور نظرية النظم، فإن المقترحات التي شددت على إصلاح البنية التحتية وتوفير التمويل تعكس وعيًا بضرورة تقوية المدخلات لضمان مخرجات بحثية ذات جودة (Bertalanffy, 1968؛ Skyttner, 2005). أما من منظور رأس المال الرمزي لبورديو، فإن الدعوة إلى اعتماد الجودة والمعايير الموضوعية بدلًا من السمعة أو الاعتبارات الشكلية تمثل محاولة لإعادة الاعتراف الأكاديمي على أسس معرفية حقيقية (بورديو، 1994). في حين تترجم نظرية الأثر الأكاديمي إلى مقترحات ربط البحوث بالقضايا المجتمعية والإعلامية وتحويل نتائجها إلى تطبيقات عملية (Bornmann, 2013).

وبذلك، فإن هذه المخرجات تسند المنهجية النوعية التحليلية المقارنة التي تبناها البحث، حيث تسمح برصد الأبعاد المتداخلة وفهم التباينات بين الدول الأربع موضع الدراسة. كما تُظهر أن الدراسة لا تكتفي بوصف الواقع، بل تسعى إلى تقديم تصور تكاملي لإصلاح المنظومة البحثية العربية في الإعلام عبر الجمع بين الإصلاح المؤسسي، وترسيخ قيم الجودة، وتعزيز الأثر المجتمعي. وهو ما يحقق الهدف المركزي للبحث: بناء نموذج تكاملي يربط بين الأداء الأكاديمي والجودة والتأثير في المجتمع.

**النتائج العامة للدراسة:**

- **أظهرت النتائج:** أن جودة البحث العلمي في كليات الإعلام العربية ما زالت تواجه تحديات متعددة على المستويات البنيوية والمنهجية والمجتمعية، ما يحدّ من قدرتها على الإسهام في تطوير الحقل الإعلامي وتعزيز دور الجامعات في خدمة المجتمع. فقد تبين أن هناك فجوة واضحة بين الخطط الأكاديمية المعلنة وبين الممارسات الفعلية داخل الكليات، حيث يغلب على النشاط البحثي الطابع الفردي والموسمي المرتبط بالترقيات الأكاديمية أكثر من كونه مشروعًا معرفيًا متجذرًا في قضايا المهنة الإعلامية ومشكلاتها الواقعية. كما كشفت النتائج عن غياب سياسات بحثية مؤسسية متكاملة وضعف في الحوكمة الأكاديمية، إلى جانب محدودية التمويل المخصص للأبحاث التطبيقية ونقص البنية الرقمية الداعمة للبحث العلمي.

- **أوضحت النتائج:** أن الأثر المجتمعي للأبحاث الإعلامية العربية لا يزال ضعيفًا، إذ نادرًا ما تُترجم نتائج الدراسات إلى سياسات إعلامية أو حلول عملية تسهم في تطوير بيئة الإعلام العربي أو تعزز من ثقة الجمهور في المؤسسات الأكاديمية. ويعود ذلك، وفق تحليل الباحث، إلى ضعف قنوات التواصل بين الكليات الإعلامية والمؤسسات المهنية وصناع القرار، إضافة إلى غياب مؤشرات واضحة لقياس الأثر الأكاديمي والمهني للأبحاث المنشورة. كما بيّنت نتائج المقابلات والاستبيانات أن غالبية الباحثين يدركون أهمية ربط البحث بالواقع التطبيقي، غير أن ضعف الدعم المؤسسي والقيود الإدارية والبيروقراطية تحول دون تحقيق ذلك على أرض الواقع.

- **تشير النتائج إلى:** وجود تفاوتات بين الدول المشمولة بالدراسة (عُمان، اليمن، الجزائر، وليبيا) من حيث مستوى النضج المؤسسي، وتوافر الإمكانات، والاهتمام بالبحث العلمي في الإعلام. فقد برزت بعض الكليات التي تتبنى توجهات إصلاحية حديثة نحو تطوير البحث، بينما ما زالت أخرى تعاني من غياب التخطيط الاستراتيجي والاعتماد المفرط على المناهج التقليدية في التدريس والبحث. ومن خلال المقارنة، اتضح أن السياقات السياسية والاقتصادية تلعب دورًا حاسمًا في تحديد أولويات البحث وفعاليته، وهو ما يعزز من أهمية تبني نموذج عربي تكاملي يأخذ في الحسبان خصوصيات كل دولة ومؤسساتها الأكاديمية.

- **تؤكد النتائج:** إلى الحاجة الملحة لإصلاحات شاملة في منظومة البحث العلمي الإعلامي، من خلال إعادة صياغة سياسات التمويل، وتطوير معايير تقييم الأثر الأكاديمي والمجتمعي، وتعزيز الشراكات بين الجامعات والمؤسسات الإعلامية. كما تُبرز أهمية الاستثمار في بناء القدرات البحثية للأساتذة والطلبة، وتبني مناهج متعددة التخصصات تدمج بين الإعلام والتقنية والمجتمع. وتكمن القيمة العلمية لهذه الدراسة في أنها تقدم رؤية تحليلية تطبيقية يمكن أن تُسهم في صياغة سياسات بحثية جديدة تراعي معايير الجودة والابتكار والتأثير، ما يجعلها مرجعًا ذا فائدة لصناع القرار في وزارات التعليم العالي والإعلام، ولإدارات الكليات الراغبة في رفع كفاءة البحث وتعزيز أثره التنموي.

**المصادر والمراجع:**

**أ0 المصادر والمراجع العربية:**


- حسين العبيدي. (2022). واقع البحث العلمي الإعلامي في الجامعات العربية، **المجلة العربية للإعلام والاتصال**، 14(2)، 77-99.
- اليونسكو. (2022). **تقرير اليونسكو للعلوم: السباق من أجل التنمية المستدامة. باريس**: منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة.(UNESCO)
- أحمد الدليمي (2021). التكامل المعرفي ودوره في تطوير البحث العلم، **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، 15(1)، 87-102
- بورديو، بيير. (1994). **رأس المال الرمزي. ترجمة: أحمد حسان**. بيروت: المنظمة العربية للترجمة.
- فاطمة جفال. (2023). البحث الإعلامي في العالم العربي بين النظرية والممارسة: تحليل نقدي. **مجلة الدراسات الإعلامية**، 11(1)، 55-72.
- لودفيغ فون. (1968). **نظرية النظم العامة: الأسس والتطورات والتطبيقات**. نيويورك: جورج برازيليير.
- لارس. (2005). **نظرية النظم العامة**: مشكلات، آفاق، ممارسة. سنغافورة: وورلد ساينتيفك.
- لوتز. (2013). "قياس الأثر المجتمعي للبحث العلمي: المفهوم والتحديات". **مجلة تقييم البحوث والابتكار**، 7(2)، 217-225.
- محمد عبد الله (2018). إدارة البحث العلمي في الجامعات العربية: إشكاليات التمويل والتخطيط .**مجلة البحوث التربوية**، 10(2)، 115-134.


**ب. المصادر والمراجع الأجنبية:**


- **Bornmann, L. (2013). "What is societal impact of research and how can it be assessed?" Journal of the American Society for Information Science and Technology, 64(2), 217–233.**
- **Bertalanffy, L. von. (1968). General System Theory: Foundations, Development, Applications. New York: George Braziller.**
- **Bourdieu, P. (1994) Raisons pratiques: Sur la théorie de l'action. Seuil, Paris. Available at the following link: https://www.scirp.org/reference/referencespapers?referenceid=1673782**
- **Elfatih, H. M., Farhi, F., & Jeljeli, R. (2021). The Status of Scientific Research and Publication in Media and Communication Sciences at Arab Universities: An Analytical Field Study. Journal of Positive Psychology & Wellbeing, 5(4), 521–532.**
- **Johnson, M., Anderson, K., & Phillips, R. (2018). Publish or Perish: The Pressure of Productivity in Academia. London: Routledge.**
- **Ralf Müller (2018). Governance and governmentality in projects: Profiles and relationships with success, International Journal of Project Management, 35(3), "Available at the following link: https://www.sciencedirect.com/science/article/abs/pii/S0263786317300583?via%3Dihub**

- **Skyttner, L. (2005). General Systems Theory: Problems, Perspectives, Practice. Singapore: World Scientific.**
- **Spaapen, J., & Van Drooge, L. (2011). Introducing 'Productive Interactions' in Social Impact Assessment. Research Evaluation, 20(3), 211–218.**
- **Spaapen, J., Van Drooge, L. (2011). Introducing 'Productive Interactions' in Social Impact Assessment. Research Evaluation, 20(3), 211–218.**
- **Lutz Bornmann (2013). What is societal impact of research and how can it be assessed? a literature survey, Available at the following link: https://onlinelibrary.wiley.com/doi/full/10.1002/asi.22803**
- **Weizmann, T., Miller, D., Huang, S. (2020). Bridging the Research-to-Practice Gap in Media Studies: A Cross-Institutional Perspective. Journal of Communication and Media Research, 22(4), 301–322.**